

Distr.
GENERAL

A/52/982*
S/1998/636*
14 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٦١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إليكم من سعادة السيد أيتوغ
بلومير، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولكان فوران
السفير
الممثل الدائم

* معاد إصدارها لأسباب فنية.

المرفق

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من السيد أيتوغ بلومير

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين لدى الأمم المتحدة، والتي تتضمن ادعاءات موجهة ضد الجانب القبرصي التركي في محاولة لإخفاء الحملة الجارية لتعزيز التسلح الثقيل في جنوب قبرص (A/52/965-S/1998/559).

وأود في البداية، أن أؤكد أن مسألة قبرص قد نشأت عام ١٩٦٣، عندما قام الجناح القبرصي اليوناني لجمهورية قبرص المكونة من قوميتين، والتي أنشئت بموجب معاهدات دولية عام ١٩٦٠، بمحاولة فرض إرادتها السياسية على الشريك القبرصي التركي بقوة السلاح. وقام القبارصة اليونانيون، في إطار هذه العملية، باغتصاب لقب "حكومة جمهورية قبرص" إلا أنهم لم يتمكنوا من فرض إرادتهم السياسية على الشعب القبرصي التركي. ونتيجة للهجوم القبرصي اليوناني الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، تم طرد القبارصة الأتراك بالقوة من جميع أجهزة الدولة وأخضعوا للقوة الغاشمة والاضطهاد والتمييز. وتم قتل مئات المدنيين وتحول الآلاف إلى لاجئين بلا مأوى. ولم يخضع القبارصة الأتراك لهذه المحاولة للاستيلاء على دولة الشراكة بين القوميتين، وحالوا، عبر مقاومتهم الوطنية، دون قيام الجانب القبرصي اليوناني بمد سيطرته غير الشرعية على الجانب القبرصي التركي. ويتمثل جوهر مسألة قبرص بالتحديد في هذه المحاولة المستمرة من الجانب القبرصي اليوناني للقيام بذلك.

ويشير ممثل القبارصة اليونانيين، في محاولة عقيمة لإعفاء الجانب اليوناني من مسؤولية إيجاد النزاع القبرصي واستمراره، مرة أخرى، إلى الوجود المشروع لقوة ضامنة في قبرص الشمالية بوصفه "احتلالاً غير شرعي". وأود أن أؤكد من جديد أن الاحتلال غير الشرعي الوحيد في قبرص هو اغتصاب واحتلال الجانب القبرصي اليوناني منذ ٣٥ عاماً لمركز الحكومة لجمهورية قبرص التي كانت يوماً مكونة من قوميتين.

وقد تدخلت تركيا في الجزيرة في أعقاب الانقلاب الذي دبرته اليونان عام ١٩٧٤، والذي شكل محاولة فاضحة من جانب اليونان لضم الجزيرة والذي وصفه حتى الأسقف مكاريوس زعيم الجانب القبرصي اليوناني نفسه، في خطابه أمام مجلس الأمن يوم ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤، بوصفه "غزواً" من جانب اليونان. وينبغي الإشارة كذلك إلى أن التدخل التركي في قبرص قد تم في ظل خلفية من ١١ عاماً من حملة منظمة من التطهير العرقي التي شنها الجانب القبرصي اليوناني ضد الشعب القبرصي التركي، متصرفاً بالتواطؤ مع اليونان. ولهذا السبب، نشأت الحاجة إلى إيجاد قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة (قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص) إلى الجزيرة في مطلع عام ١٩٦٤.

ولا تكاد تكون هناك حاجة للتأكيد على أن وجود تركيا في الجزيرة، الذي ينبثق من معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، يعتبر حاجة أمنية حيوية للقبارصة الأتراك، باعتباره يقوم مقام رادع ضد تكرار العدوان اليوناني - القبرصي اليوناني. وفي مواجهة تعزيز الأسلحة والقوات المسلحة الذي لم يسبق له مثيل من جانب الإدارة القبرصية اليونانية وتنفيذ "العقيدة العسكرية المشتركة" مع اليونان، تصبح ضرورة الإبقاء على الرادع التركي أوضح ما يمكن. وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة القبرصية اليونانية لا تزال تشن حرب استنزاف ضد قبرص الشمالية، وتخضع القبارصة الأتراك لحظر غير إنساني خانق.

وما برحنا منذ مدة وحتى الآن نقوم بإبلاغكم بآراء ومشاغل الجانب القبرصي التركي إزاء تنفيذ "العقيدة العسكرية المشتركة" بين الإدارة القبرصية اليونانية واليونان، والإشارة في هذا السياق إلى المخاطر التي يفرضها النشر المقرر لقذائف S-300، وتشديد قواعد عسكرية جوية وبحرية لكي تستخدمها اليونان واحتمال نشر طائرات مقاتلة يونانية في القاعدة الجوية المذكورة في بافوس. وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة القبرصية اليونانية قامت في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بتصعيد الحالة المتوترة بالفعل في الجزيرة إلى نقطة الأزمة بالسماح بهبوط طائرة عسكرية يونانية في قاعدة بافوس الجوية العسكرية في جنوب قبرص. وهذه هي المرة الأولى التي يجري فيها نشر طائرة عسكرية يونانية في جنوب قبرص خارج نطاق أي مناورة عسكرية، وتشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في الجزيرة والمنطقة.

إن الملاحظات الاستفزازية التي أدلى بها رئيس جمهورية اليونان، السيد قسطنطينوس استيفانوبولوس، أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها إلى جنوب قبرص لمدة أربعة أيام في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ومفادها أن "قبرص نفسها هي اليونان" و "ليست اليونان هي التي تدعي بأن قبرص هي جزء من الحضارة الإغريقية؛ فإن من الواضح أن التاريخ ينبؤنا بذلك" (الصحافة القبرصية اليونانية في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨) تلقي الضوء على الأهداف السياسية والعسكرية الحقيقية للجهة اليونانية - القبرصية اليونانية. ولم يخف السيد استيفانوبولوس سر الجهود المشتركة لتحقيق المزيد من "التحسينات النوعية" في "العقيدة العسكرية المشتركة" التي يجري تنفيذها بين الإدارة القبرصية اليونانية واليونان (الصحيفة القبرصية اليونانية اليومية سايبروس ميل في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

وفي الوقت نفسه، ذكرت الصحافة القبرصية اليونانية أن وزير دفاع القبارصة اليونانيين، السيد ياناكيس أوميرو، قد سافر إلى الاتحاد الروسي في زيارة لمدة أربعة أيام لمشاهدة قيام ضباط الجيش القبارصة اليونانيين بالإطلاق التجريبي لقذائف S-300. وذكرت الصحيفة القبرصية اليونانية "سايبروس ويكلي" في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ أن التجربة تمت يوم ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ في أحد حقول الرمي الذي يقع على بعد ٢٠٠ ١ كيلومتر إلى الجنوب من موسكو وشهده وفد قبرصي يوناني، يضم السيد أوميرو وديمتريس ديمو قائد الحرس الوطني القبرصي اليوناني.

وفي ضوء ما تقدم، فإن مقترحات ما يسمى بنزع السلاح التي تقدم بها الزعيم القبرصي اليوناني، السيد غلافكوس كلاريدس، دليل على عدم إخلاص الجانب القبرصي اليوناني ونفاقه إزاء الجانب الأمني من النزاع القبرصي. فنزع السلاح في قبرص لم يكن أبدا مدرجا على جدول أعمال الأمم المتحدة كموضوع ينبغي مناقشته والاتفاق عليه أثناء عملية المفاوضات، ولكنه هدف نهائي ينبغي أن يتناوله الطرفان بعد التوصل إلى تسوية شاملة. وتنص الفقرة ذات الصلة من "مجموعة الأفكار" أنه "لا يزال تجريد الجمهورية الاتحادية من السلاح هدفا" (الفقرة ٥٣). وفي أية حال، فإن محاولة الجانب القبرصي اليوناني لاستخدام منظومة القذائف S-300 كورقة مساومة هي محاولة عقيمة. وإذا كان السيد كلاريدس مهتما حقا بالجانب الأمني من النزاع القبرصي فإن عليه أولا أن يقبل بتنفيذ مجموعة التدابير العسكرية التي اقترحتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل تخفيف حدة التوتر على طول الحدود، على النحو المطلوب في قرارات مجلس الأمن المتوالية بشأن قبرص.

وتدل الادعاءات المتكررة التي تطلقها الإدارة القبرصية اليونانية على أنها ليست مستعدة للاعتراف بالواقع الراهن المتمثل في وجود دولتين منفصلتين والذي يشكل إطار شراكة جديدة على أساس المساواة بين الجانبين في السيادة. وبدلا من ذلك، فإن الإدارة القبرصية اليونانية تصر على تنفيذ استراتيجية تتمثل في تشوية طابع النزاع القبرصي وزيادة حدة التوتر من خلال التسلح. وغني عن البيان، أن هذه الجهود عقيمة ومن الواضح أنها لا تساهم في السعي للتوصل إلى تسوية شاملة في قبرص.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أيتوغ بلومير
ممثل الجمهورية التركية
لقبرص الشمالية

- - - - -